أصحاب الإجماع

لقد اعتمد جماعة من الأعلام في تصحيح أحاديث جماعة من الرواة على التوثيق العام عوضاً عن التوثيق الخاص، وعدّوه من أمارات التوثيق، وذهبوا إلى تعديل كلّ من عدّ أصحاب الإجماع.

التوثيقات العامّة[١]

لم يشترط في التوثيق أن يشهد الثقة بوثاقة شخص معيّن بخصوصه، بل يكفي أن يشهد بوثاقته في ضمن جماعة، مثل أن يذكر جماعة بأسمائهم، ويصفهم بأنّهم ثقات، أويجمع طائفة من الروايات في كتاب ويصرّح بأنّ كلّ من روى في هذا الكتاب فهو ثقة، أويصف شخصاً بما يدلّ على توثيقه.

وأيضاً يكفي في إحراز التوثيق أن يدّعي أحد من الأقدمين الأخيار الإجماع على وثاقة شخص.

قال السيد الخوئي: «ومن جملة ما تثبت به الوثاقة أو الحسن هو أن يدّعي أحد من الأقدمين الأخيار الإجماع على وثاقة أحد، فإنّ ذلك وإن كان إجماعاً منقولاً، إلّا أنّه لا يقصر عن توثيق مدّعي الإجماع نفسه، منضمّاً إلى دعوى توثيقات أشخاص آخرين، بل إنّ دعوى الإجماع على الوثاقة يعتمد عليها حتى إذا كانت الدعوى من المتأخّرين، كما اتّفق ذلك في إبراهيم بن هاشم، فقد ادّعى ابن طاوس الاتّفاق على وثاقته[٢]، فإنّ هذه الدعوى تكشف عن توثيق بعض القدماء لا محالة، وهو يكفي في إثبات الوثاقة»[٣].

---

١ – عبارة «التوثيقات العامّة» هي بصيغة الصفة والموصوف، وليس البحث هنا عن «توثيقات العامّة» بصيغة المضاف والمضاف إليه.

٢) راجع فلاح السائل ١٥٨.

٣) معجم رجال الحديث ج ١ ص ٤٦.

ما يدلّ على توثيق أصحاب الإجماع

جاء فيما اختاره الطوسي من رجال الكشي هذا تحت عنوان «في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام :

قال الكشّي : اجتمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأوّلين من أصحاب أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام، وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا أفقه الأوّلين ستة : زرارة، ومعروف بن خرّبوذ، وبريد، وأبوبصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمّد بن مسلم الطائفي، قالوا: وأفقه الستة زرارة، وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي: أبوبصير المرادي، وهو ليث بن البختري»[١].

وقال أيضاً تحت عنوان: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام:

«أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ من هؤلاء، وتصديقهم لما يقولون، وأقروّا لهم بالفقه، من دون اولئك الستّة الذين عدّدنا وسمّيناهم ستّة نفر : جميل بن درّاج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحمّاد بن عيسى، وحمّاد بن عثمان ، وأبان بن عثمان، قالوا: وزعم أبو إسحاق الفقيه يعني ثعلبة بن ميمون : إنّ أفقه هؤلاء جميل بن درّاج، وهم أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام»[٢].

وقال ثالثة تحت عنوان : تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام:

«أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم، وأقرّوا لهم بالفقه والعلم، وهم ستّة نفر آخر دون الستّة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، منهم : يونس بن عبد الرحمان، وصفوان بن يحيىّ بيّاع السابري ، ومحمّد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمّد

---

١) اختيار رجال الكشي ص ٢٣٨ رقم ٤٣١ .

٢) اختيار رجال الكشّي ص ٣٧٥ رقم ٧٠٥ .

ابن أبي نصر، وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب : الحسن بن علي بن فضّال، وفضالة بن أيّوب، وقال بعضهم مكان ابن فضّال : عثمان بن عيسى، وأفقه هـؤلاء يونس بن عبد الرحمان وصفوان بن يحيى»[١].

هذه جميع النصوص التي ذكرها الكشي بشأن أصحاب الإجماع، علماً بأنّنا لم نعثر على هذه النصوص لا في رجال الطوسي، ولا في فـهرسته ولا فـي رجـال النجاشي.

وقد استدلّ كثير من الأعلام بهذه النصوص على تعديل أصحاب الإجـماع هؤلاء، منهم ابن طاووس[٢]، والعـلّامة الحـلّي[٣]، والحـرّ العـاملي[٤]، والمـحقق ميرداماد[٥]، والعلّامة المجلسي[٦]، والشيخ سليمان الماحوزي[٧]، وغيرهم.

ثمرة البحث عن تعديل أصحاب الإجماع:

أرى أنّ البحث في إثبات تعديل أصحاب الإجماع لا ثمرة له إلّا بشأن تعديل جماعة لم يرد فيهم نصّ خاصّ على التعديل، وهم خمسة: أبان بن عثمان، وبريد بن معاوية، وعثمان بن عيسى، ومعروف بن خرّبوذ، وأبو بصير وهو ليث بن البختري.

أمّا أبان بن عثمان فهو من مشايخ الإجازة، يعرف هذا من ترجمة الحسن بن علي الوشاء، وفيها أنّ أحمد بن محمد بن عيسى استجاز الحسنَ بن علي الوشـاء

---

١) اختيار رجال الكشّي ص ٥٥٦ رقم ١٠٥٠.
٢) راجع التحرير الطاوسي ص ٤٩ ترجمة أبان بن عثمان.
٣) الخلاصة ص ٢١، ترجمة أبان بن عثمان.
٤) وسائل الشيعة ج ٢٠ ص ٧٩.
٥) الراشحة الثالثة من الرواشح السماوية ص ٤٥ – ٤٨.
٦) الوجيزة ص ٤ و ١٠٩.
٧) بلغة المحدّثين ص ٣٢٠ و ٤٢١.

روايةَ كتاب أبان بن عثمان هذا[١]، ولازمه اعتماده عليه، ومن ثمّة توثيقه.

وأمّا بريد بن معاوية فقد قال عنه النجاشي: ««وجه من وجوه أصحابنا، وفقيه أيضاً، له محلّ عند الأئمّة عليهم السلام»[٢]، فقوله: «وجه من وجوه أصحابنا» تعديل صريح.

وأمّا عثمان بن عيسى فقد قال عنه النجاشي: ««كان شيخ الواقفة ووجهها، وأحد الوكلاء المستبدّين بمال موسى بن جعفر عليه السلام، روى عن أبي الحسن عليه السلام، ذكره الكشّي في رجاله، ذكر نصر بن الصباح قال: كان له في يده مال – يعني الرضا عليه السلام – فمنعه، فسخط عليه، قال: ثمّ تاب وبعث إليه بالمال، وكان يروي عن أبي حمزة»[٣]، وعدّه الطوسي من الواقفة[٤].

إذن لا فائدة لهذا التوثيق العام بعد هذا الجرح الصريح.

وأمّا أبو بصير المرادي ليث بن البختري فقد ذكره النجاشي قائلاً: «ليث بن البختري المرادي أبو محمد، وقيل: أبو بصير الأصغر، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، له كتاب يرويه جماعة، منهم: أبو جميلة المفضّل بن صالح»، ثمّ ذكر طريقه إليه[٥]، وقال الطوسي: «ليث المرادي، يكنّى أبا بصير، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، له كتاب»[٦].

وذكره الكشّي في عداد حواري محمّد بن علي وجعفر بن محمّد عليهما

---

١ – راجع رجال النجاشي ص ٣٩ رقم ٨٠.

٢) رجال النجاشي ص ١١٢.

٣) رجال النجاشي ص ٣٠٠.

٤) راجع الفهرست ص ١٢٠، ورجال الطوسي ص ٣٥٥.

٥) رجال النجاشي ص ٣٢١.

٦) الفهرست ص ١٣٠.

السلام[١].

وهذا مدح في حقّه، وبه يكون حديثه حسناً.

وأمّا معروف بن خرّبوذ لم يذكره النجاشي في رجاله، ولا الطوسي في الفهرست، لكن عدّه في رجاله من أصحاب السجّاد والباقر والصادق عليهم السلام[٢].

فيكون من المسكوت عنهم، فعلى المبنى المختار يؤخذ بحديثه إذا لم يعارضه حديث آخر.

---

١) راجع اختيار رجال الكشّي رقم ٢٠.

٢) رجال الطوسي ص ١٠١ و ١٣٥ و ٣٢٠.